الحياة التجارية في مدينة زليتن وعلاقة التجار بالسلطة(1864– 1911 م)

يوسف عبد الله الهلولي
عضو هيئة تدريس -قسم التاريخ والحضارة الإسلامية –كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية – جامعة الأسمرية الإسلامية- ليبيا
yalhalloli@asmarya.edu.ly
بشير سالم العجيل
عضو هيئة تدريس - قسم التاريخ –كلية الآداب – الجامعة الأسمرية الإسلامية .- ليبيا
b.alajil@asmarya.edu.ly

ملخص البحث:
يهدف البحث إلى دراسة الحياة التجارية وعلاقة التجار بالسلطة، خلال العقود الأخيرة من العهد العثماني الثاني، لمناقشة التطورات التي حدثت على هذا النشاط وأثرها الاجتماعي والاقتصادي على مجتمع المدينة لما مثله من أهمية اقتصاديه، ومدى تأثير السلطة الحاكمة في الحياة التجارية من خلال العلاقة مع التجار بمختلف أجناسهم وجنسياتهم بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في ازدهار الحياة التجارية وكسادها، وقد استخدم لتحقيق هذه الأهداف المنهج التاريخي الوصفي والسردي والتحليلي، وقد خلص البحث إلى عدة نتائج منها: أن العامل السياسي لعب دورا كبيرا في ازدهار الحياة التجارية وتعدد انماط التجارة واستفادة التجار اليهود من هذا الوضع.
الكلمات المفتاحية: ولاية طرابلس الغرب، مدينة زليتن، الحياة التجارية، التجار، السلطة.

المقدمـــة:

تميّزت مدينة زليتن بموقع استراتيجي جعلها تتبوّأ أهمية كبيرة بين المدن الليبية، ممّا جعلها شبه حلقة وصل بين مدينة طرابلس مركز الولاية غربا ومدينة مصراته شرقاً، وقد برزت هذه المكانة في المراحل التي مرت بها منذ زمن الفينيقيين.

أما عن الوسط التجاري في المدينة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد تعددت السلع التجارية وأنواع وأنماط التجارة والأسواق والمحلات، وقد مرّت بعدّة مراحل سواء أكانت ازدهاراً أو كساداً، أمّا التجّار فكانوا من مختلف الأجناس إلى جانب التجار المحليين، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها : جغرافية وسياسية، اقتصادية، اجتماعية، وقد أشار الرّحالة جون فرانسيس ليون الذي زار المنطقة في القرن التاسع عشر إلى أنواع الأسواق والعملات والباعة والمتسوقين والأصناف ذاتية الإنتاج والمستوردة.

وقد تباينت الفئات التجارية في المستوى المعيشي داخل المدينة بنوعية التجارة التي مارستها، كل هذه الجوانب سوف تكشفها الدراسة وتنفض عنها الغبار بشيء من الموضوعية والشفافية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على فترة زمنية محددة من تاريخ المدينة 1864 – 1911 م لمعرفة التجارة وأنواع السلع والأسواق والعملات وفئات التجار من طبقاتهم وجنسياتهم والظروف التي ساعدت في ذلك، بغية الوصول إلى حقائق تاريخية، علّنا نجد من خلال الاطلاع على المصادر والمراجع ما ينير الطريق ولو بشمعة في هذا المجال لباحثين آخرين.

أسباب اختيار الموضوع

هذا الموضوع لم يتناوله الباحثون بالطريقة التي سوف نعرضها وفق المنهج العلمي الحديث البعيد كلّ البعد عن الوصفية، إذ تتوفر لدينا مصادر ومراجع ومعلومات جديدة تمنح الموضوع نتائج مفيدة.

حدود الدراسة :

حددت الدراسة بفترة تغيّر إيالة طرابلس الغرب إلى مسمى ولاية في العهد العثماني الثاني من سنة 1864م حتى بداية الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1911م.

أمّا مكانياً : فتخصّ الدراسة مدينة زليتن والتي هي من ضمن مدن الولاية.

الهدف من الدراسة :

يسعى الباحثان من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية :

- إعطاء قراءة جيّدة لموضوع النشاط التجاري لما لـه من دور فعّـال فـي نمـو وتطـور واسـتقرار سـكان المدينـة، وتحسّن أحوالهم المعيشية.
- معرفة العوامل المؤثرة في النشاط التجاري، وتسليط الأضواء على أنواع السلع الرائجة داخل المدينة .
- توضيح الأساليب التي اتبعها التجّار مع السلطة.

الإشكالية أو التساؤلات

تكمن إشكالية الدراسة في العديد من التساؤلات أهمها :

- ما هي العوامل التي لعبت دوراً بارزاً في ازدهار التجارة وكسادها ؟
- هل تختلف مستويات التجّار الاجتماعية وجنسياتهم ؟
- كيف كانت علاقة التجّار بالسلطة ؟ وهل اختلفت بين التجّار المحليين والأجانب واليهود ؟
- والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي أبرز السلع التي لعبت دوراً كبيراً في ازدهار التجارة داخل المدينة ؟

فرضية الدراسة :

إنّ ازدهار التجارة قد ساهم في تحسّن الأوضاع الاقتصادية لسكّان المدينة واستقرار الحياة الاجتماعية والمعيشية فيها.

الدراسات السابقة :

حسب ما اطّلع عليه الباحثان فإنّه لا توجد دراسات خصّت الحياة التجارية في مدينة زليتن وموقف تجّارها من السلطة في نفس الفترة الزمنية قيد الدراسة، ولكن يمكن الاستفادة من بعض الدراسات التي كانت على الحياة الاقتصادية عموماً، ولم تختص بدراسة المدينة في جانبها التجاري، ومن أبرز هذه الدراسات : إبراهيم حسين عبد الله مدينة زليتن خلال العهد العثماني الثاني 1835 -1911م ، دراسة تاريخية لأوضاعها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

منهج الدراسة :

على ضوء الوعاء الزمني للبحث، فإنّ المنهج المتبع لابد أن يكون تاريخياً معتمداً على التحليل والاستقراء، ومراجعة النتائج بدقة متناهية.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث وخاتمة تلاها قائمة ثبت المصادر والمراجع، حيث خصص المبحث الأول : للعوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة، وتناول المبحث الثاني : التجارة الداخلية ، وناقش المبحث الثالث : التجارة الدولية ، ويعنون المبحث الرابع : بعلاقة التجّار والشركات بالسلطة.

الخاتمة :

ذكر فيها ما تم التوصل إليه من نتائج .

قائمة المصادر والمراجع :

اعتمد الباحثان على مجموعة من الوثائق للاستعانة والاستفادة منها في هذا الموضوع وهي :

- وثائق غير منشورة من دار المحفوظات التاريخية بطرابلس .
- وثائق من أهالي مدينة زليتن.

المبحث الأول : العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة :

أولاً : الموقع الجغرافي :

تميّزت مدينة زليتن بموقع استراتيجي جعلها تحظى بأهمية على مستوى خطوط الملاحة مع الدول الأوروبية والعربية، وهذا راجعٌ بطبيعة الحال إلى توسط ساحلها على البحر المتوسط المواجه بضفافه الجنوبية للقارة الأوروبية، حيث كانت ضمن المدن الليبية التي تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب، وقد برزت هذه المكانة الجغرافية عبر كل المراحل التي مرت بها منذ زمن تأسيسها [1] .

[1] د.أ.ل، هينز، آثار طرابلس الغرب، ترجمة : عدلية حسن ميّاس، مطابع وزارة الإعلام والثقافة، طرابلس، 1965م، ص 120 ؛ محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة : عبد السلام أدهم، محمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، 1970م، ص 97 ؛ الطاهر الزاوي، معجم البلدان الليبية، دار الاتحاد العربي للطباعة، طرابلس، 1967م، ص 170 ؛ مفتاح عبد السلام البرطاع، منطقة زليتن – دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم زليتن، 2000م، ص 3 .

وعلاوةً على ذلك اعُتبرت من جهةٍ أخرى ضمن المدن الليبية التي تعتبر البوابات الرئيسية للممالك السودانية فيما وراء العرق الصحراوي المحفوف بسلسلة من الواحات المترامية الأطراف[2].
وقد ذكر الرّحّالة الحسن بن محمّد الوزّان المعروف بليون الأفريقي في القرن العاشر الهجري وأشار إلى هذه المدينة من حيث غناها بالنخيل وأنّ أهلها أصحاب تجارة * مع المصريين والصقليين [3].
ونظراً بما نعمت به المنطقة من الأمن والاستقرار وعلاوة على وفرة المياه العذبة ومياه الأمطار الوفيرة، إضافة إلى الموقع الجغرافي سالف الذكر تحولت إلى استراحة للرحاليين سواءً أكانوا من التجّار أو أرباب القوافل التجارية الرائحة والغادية للسودان الأوسط والغربي، إضافة إلى كونها تقع على طريق القوافل الرئيسي وهو الطريق الساحلي الذي يربط بين بلدان المغرب والمشرق، ولهذا تأسست بها أسواقٌ رائجة لأغلب السلع [4].
وممّا تجدر الإشارة إليه هنا أنّ هذا الطريق يستخدمه المسافرون الرحالة قبل فترة الدراسة بسنوات عدّة بحسب ما ذكره الرحالة أبوالعباس الدرعي الذي زار المنطقة في العقد الأول من القرن التاسع عشر بقوله : " وتعرّض أهل البلد الركب بالشعير والثياب، ونال النّاس حاجاتهم " [5] .
إضافة إلى ذلك وجود ميناء خاص يتمّ من خلاله تصدير واستيراد السلع والمنتوجات المختلفة، ناهيك عن الدور الذي لعبه طريق الحجّاج القادم من المغرب والسودان الأوسط والغربي والمتجه إلى الديار المقدّسة في الحجاز، فغالباً ما يستريح الحجاج فيها عدّة أيام سواء ذهاباً أو إيّاباً وتعقد فيها الأسواق التي تعرف بالموسمية [6] .
هذا بالنسبة للطرق البرية، أمّا الطرق البحرية فموقعها على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ساعدها على إنشاء مرسى صغير، وهو مرفأ قليل الأهمية في بداية تأسيسه حيث كان في البداية تأتيه السفن المتوسطة وترسو على بعد أميال من الشاطئ هذا حسب ما ذكره الرحالة الإنجليزي جون فرانسيس ليون [7] .
والملاحظ هنا أنّ الميناء لم يبق كما هو عليه في الفترات السابقة للدراسة وإنّما جُهّز بمرافق خدمية، وتمّ رصفه حتى أصبح يرتبط بخطوط الملاحة البحرية العالمية، وقد جاء هذا الاهتمام بعد البدء في تصدير نبات الحلفا أواخر الفترة القرمانلية [8].

ثانيا : المناخ وطبيعة الأرض

توفرت العديد من العوامل الطبيعية من اعتدال المناخ ووفرة المياه وخصوبة التربة في جعل المدينة تتمتع بمكانة تجارية بين المدن الليبية " وقد أكد ذلك المؤرخ هيرودوتس وعدّ المنطقة القريبة من وادي كعام بأنّها الأكثر إنتاجاً ووصف تربتها بأنّها سوداء تُسقى بالينابيع ومياه الأمطار الوفيرة، ولا تخشى الجفاف، وإنتاجها من القمح يفوق إنتاج أرض بابل وينافس إنتاج آسيا وأوروبا " . [9]
وقد وصفها الرّحالة الإنجليزي جون فرانسيس ليون بأنّ منازلها مبعثرة بين أشجار النخيل والزيتون التي تغطي مساحة حوالي ثلاثة أو أربعة أميال، وأنّها غنيّة بالذرة والبلح. [10]

---

[2] سعدي إبراهيم الدراجي، زليتن دراسة في العمارة الإسلامية، منشورات القيادات الشعبية الاجتماعية، زليتن، 2003م، ص 166.

* التجارة : هي عبارة عن الأخذ والعطاء من قصد التمتع بأرباح عن جميع المحصولات الأرضية والصناعية، وأيضاً هي تقليب المال لغرض الربح، للمزيد ينظر : واحان أفندي، شرح قانون التجارة، ترجمة : من التركية إلى العربية : نقولا أفندي نقّاش، بيروت، المطبعة العمومية، 1880م، ص 6 ؛ مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج10، تحقيق : إبراهيم الترزي، مطبعة حكومة الكويت، 1972م، ص 278 ، 279 .

[3] ليون الأفريقي، الحسن بن محمد الوزّان، وصف أفريقيا، ترجمة عن الفرنسية : محمود حجّي، محمود الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص 146 .

[4] أبو العباس الدرعي، الحاجية من ثلاث رحلات في البلدان الليبية، جمع وتحقيق : علي فهمي خشيم، دار مكتبة الفكر، 1974م، ص 50 .

[5] المصدر السابق، ص 50 ، 51 .

[6] سعدي إبراهيم الدراجي، مرجع سابق، ص 20 ؛ ياسين شهاب الموصلي، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835 – 1911م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2006م، ص 133 .

[7] جون فرانسيس ليون، من طرابلس إلى فزّان، مذكرات الرحالة الإنجليزي جون فرانسيس ليون 1818م، ترجمة : مصطفى جودة، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1976م، ص 49 .

[8] دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التجارة والتجار، رقم 12 / م/ب، ص 42 .

[9] سعدي إبراهيم الدراجي، مرجع سابق، ص 20 .

[10] جون فرانسيس ليون، مصدر سابق، ص 284 .

وأشار إليها الطبيب الإيطالي باولودي لا شيلا الذي رافق الحملة العسكرية من طرابلس إلى برقة سنة 1817م بأنّها غنية بأشجار الزيتون والنخيل وتتمتع بالمزارع الخضراء.[11]
وقد وصف لنا الأخوان بيتشي قرى الفواتير والقصبة والرقيقة والسند بأنّها قرى ذات أشجار زيتون ونخيل إلى جانب قرية زليتن نفسها. [12]
ومن خلال هذه النصوص جاز أن نقول أنّ المدينة لعبت دوراً اقتصادياً في الولاية منذ فترة موغلة في القدم، وذلك من خلال منتوجاتها الزراعية، وحتى تكتمل الفكرة عن العوامل، فإنّه لابد من التعرّض – ولو بالنزر اليسير – إلى العوامل الأخرى، حيث أشار سعدي الدراجي إلى تعدد الأضرحة التي يأتيها النّاس من جميع أنحاء البلاد، علاوة على اكتشاف نبات الحلفا وتصديره إلى أوروبا، وأيضاً اهتمام أصحاب السلطة بها، لا سيّما السلاطين العثمانيين المتأخرين وولاتهم. [13]

المبحث الثاني : التجارة الداخلية

أولاً : التجارة داخل الأسواق

1- الأسواق : هي منشأة اقتصادية يتجمع في إطارها أصحاب الحِرف والصنّاع حيث كانت الأسواق في المدن نشطةٌ عامرةٌ بالمصنوعات المحلية والمستوردة من أوروبا وأفريقيا ومصنوعات المدن الداخلية من بطاطين وأردية صوفية وقطنية وغير ذلك من أنواع الغزل والنسيج هذا عموماً . [14]

ومن هذه الأسواق أسواق مدينة زليتن، إذ لا يختلف السوق في هذه المدينة عن باقي أسواق المدن الأخرى، إذ يتألف عادةً من طريق رئيسي يتشعب من خلاله أحياناً بعض الطرق الفرعية الأخرى ويقام على جانبيه عدداً من الحوانيت التي يمارس من خلالها النشاط الحِرفي والتجاري وله وظيفتان في الوقت نفسه، حِرفيةٌ صناعيةٌ، وأماكن لبيع السلع والمنتجات من جهةٍ أخرى.[15]

وقد أسهمت الأسواق في توفير سلع واحتياجات الناس اليومية من خلال عرضها في الأسواق المحلية والتي تتمثل في معاملات الأهالي فيما بينهم داخل مناطقهم إضافة إلى أنّها ارتبطت بحركة ذائبة ومستمرة بيعاً وشراءً مع مركز الولاية [16].

وتنقسم هذه الأسواق إلى نوعين هي : الأسواق الدائمة والأسواق المؤقتة :

1) الأسواق الدائمة :

لا تختلف الأسواق غالباً في المدن الإسلامية، حيث تقوم على التخصص، وذلك ما يقوم عليه أهل كلّ مهنة من تعاون وترابط يقضي بوجودهم في منطقة واحدة، فيجتمع في كلّ ناحية من نواحي السوق أهل صنعة معيّنة، حيث تنتشر داخل الأسواق الحوانيت للبقالين الذين يعملون في مختلف السلع. [17]

ولا يختلف السوق في مدينة زليتن عن الأسواق في المدن والمراكز التابعة للولاية، إذ يتألف عادة من طريق رئيسي يتشعب من خلاله بعض الطرق الأخرى، ويقام على جانبيه عدداً من الحوانيت التي يمارس من خلالها النشاط الحِرفي والتجاري، وتحمل معظم الأسواق في الولاية الطابع العربي في البناء.[18]

---

[11] Della cella . p- Narrative of on Expedition from Tripoli in barbary to the western frontier of Egypt in 1817 London , 1822 , p 40 .

ديلا شيلا، رحلة استكشافية من طرابلس الغرب إلى الحدود الغربية لمصر 1817م، لندن، 1822، ص 40 .

[12] بيتشي هنري وفردريك، الأخوان بيتشي والساحل الليبي 1821 – 1822 م، ترجمة : مصطفى عبد الهادي أبولقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م، ص 78 .

[13] سعدي إبراهيم الدراجي، مرجع سابق، ص 22 ، 23 .

[14] ياسين شهاب الموصلي، مرجع سابق، ص ص 137 – 147 ؛ حسين سالم باكير ، الحالة الاجتماعية لمدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني، 1835-1911م، المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، الجماهيرية، 2009م، ص 30 ؛ سليمان أحمد حسين كرميش، تجّار المدن والواحات الليبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2010م، ص 111.

[15] ياسين شهاب الموصلي، مرجع سابق، ص ص 137 – 141 ؛ سليمان أحمد كرميش، مرجع سابق، ص 111.

[16] ياسين شهاب الموصلي، مرجع سابق، ص ص 137 – 141 ؛ سليمان أحمد كرميش، ص 111.

[17] حسين سالم باكير، مرجع سابق، ص 30.

[18] المرجع السابق، ص 31.

رغم قلّة المعلومات الدقيقة عن الحوانيت والمتاجر في هذه الفترة إلا أنّه من خلال المقاربة والمقارنة نستطيع القول : أنّ الذي ينطبق على أغلب أسواق مدن الولاية ينطبق على أسواق مدينة زليتن، وخاصة من ناحية الحوانيت الصغيرة المحصورة في منطقة واحدة، وهي مسقوفة وقائمة وثابتة داخل المدينة مثل سوق الرُّباع * والمعروف محليا بسوق اللفة الخاص ببيع المنتجات اليدوية سواءً الصوفية والقطنية، وتباع به الأقمشة، وسوق الزيت الذي يفتح يومي الأحد والخميس، ويتألف من 24 محلاً صغيراً تحيط به ساحة مكشوفة، وهو ملاصقٌ لسوق الحبوب من الجهة الجنوبية، ويباع فيه الزيت والسمن، وتتم عملية البيع في الرواق المغطى أمام المحلات، إضافة إلى سوق اللحوم وسوق العطارين وغيرها، وتعتبر هذه الأسواق ضمن الأسواق المتخصصة. [19]

رغم قلّة المادة العلمية عن تفاصيل ما يباع في المتاجر والحوانيت إلاّ أنّ هناك بعض الإشارات التي تساعدنا على رصد عدد من أصناف البضائع من حُليّ وملابس ومواد غذائية وأثاث وغيرها، ونذكر منها على سبيل المثال ما تذكره المصادر عن قيمة عقود الزواج لتلك الفترة رغم تباين قيمتها من عقد إلى آخر، إلاّ أنّ أغلبها لا تكاد تخلو من الفضّة النقية المطبوعة بطابع أمين، وأيضاً المنسوجات المحلية مثل الكساء المصراتي * ونذكر من هذه العقود العقد المؤرخ في سنة 1905م، جاء فيه : " تزوّج بحول الله وقوّته وعلى منهج الحقّ وطريقه عبد السلام بن مسعود بن (فلان) من قبيل (.....) رقية بنت (فلان) من القبيل المذكور بصداقٍ وقدر المعجّل منه ستون أوقية فضة نقيّة مطبوعة بطابع الأمين، وكساء مصراتي والمؤخر منه رطلان * فضة أيضاً ..... " [20] .

وإلى جانب ذلك تؤكد لنا سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس عن نوعية التبادل التجاري بين زليتن وطرابلس، حيث كانت الأولى ترسل الزيت والتمر إلى طرابلس وتأتي بالأقمشة منها . [21]

علاوة على ذلك ترسل للمنطقة الشرقية القفاف والحُصر والتمور من زليتن [22] .

ومن المعلومات التي يمكن الاستئناس بها لأنواع البضائع التي كانت تباع في تلك الفترة وما قبلها ما ذكره الأخوان بيتشي أثناء حديثهم على الهدايا والصدقات التي تقدّم للأضرحة من قبل النّاس والتي من بينها الهدايا والهبات الموجودة بداخل ضريح الشيخ عبد السلام الأسمر والتي منها الجِرار والملابس القديمة والأسرجة والسِّبح والحصر والمحاريث والأخشاب والمسدسات وغيرها من الهدايا الهامة كالخضروات والفواكه..... إلخ . [23]

أمّا بالنسبة لازدهار هذه الأسواق أو كسادها مرهونٌ بالظروف الأمنية، واستقرار العملة وقوّتها الشّرائية ومستوى الوضع الاقتصادي للسكّان من حيث السنوات التي تنضب فيها الأمطار أو هطولها بكمياتٍ كبيرةٍ، فعلى سبيل المثال زيادة إنتاج محصول القمح والشعير في سنة 1889م، ممّا أثّر هذا الموسم على انخفاض صادرات الحلفا بسبب انشغال السكان بجمع

---

* الرباع : مفردها ربع، ويعني في اللغة : المنزل ودار الإقامة، إضافةً إلى معاني كثيرة. للمزيد ينظر : ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956م، م8، ص 102 .

[19] سعدي إبراهيم الدراجي، مرجع سابق، ص 31 ؛ إبراهيم حسين عبد الله، مدينة زليتن خلال العهد العثماني الثاني 1835 -1911م ، دراسة تاريخية لأوضاعها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رسالة ماجستير، غير منشورة، نوقشت بكلية الآداب والعلوم ترهونة، قسم التاريخ، جامعة المرقب، 2005م، ص 93 ؛ مصطفى سالم الزريقاني، الحياة الاقتصادية في مدينة زليتن 1952 – 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، نوقشت بكلية الآداب والعلوم زليتن، قسم التاريخ، جامعة المرقب، 2009م، ص 117 .

* الكساء المصراتي : يصنع من الصوف ومصبوغ بعدّة ألوان وحجمه الأكبر من 6 × 2.5 ، أما الصغير منه يصل إلى : 4 × 2.5 ، ويستخدم كسجّاد أرضي، في غرف البيت، مقابلة أجراها الباحثان مع إمحمد الصغيّر المجرّي، بتاريخ : 2022/09/06م.

* الرطل : وحدة لقياس الأوزان ويساوي 500 جم، للمزيد ينظر : محمد مروان، الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مدينة غدامس خلال العهد العثماني الثاني 1835 – 1912م، ط1، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ص 238 .

[20] مجموعة وثائق عائلة بن علي الخاصة، وثيقة رقم (13)، وهي عبارة عن عقد قران لأحد بنات زليتن بتاريخ : 15 ذي القعدة سنة أربع وعشرون وثلاثمائة وألف.

[21] إبراهيم حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 93.

[22] نقلا عن : عبد الله علي إبراهيم، " أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب " ، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الثاني، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1984م، ص 408 .

[23] بيتشي هنري وفردريك، مصدر سابق، ص 81 .

محصول الشعير لهذه السنة، فلهذا يكون مردودها نفعي على أغلب السكّان ممّا يساهم في ازدهار التجارة في تلك السنة.[24]

والخلاصة من هذا الطرح التاريخي أنّ التجارة داخل الأسواق الدائمة تتميز بالتخصص وتنوّع البضائع فيها من محلية ومستوردة، وتفتح أبوابها على مدار أيّام السنة شأنها شأن الأسواق في مدن الولاية .

2) الأسواق المؤقتة :

تحتل هذه الأسواق داخل المدينة مساحات واسعة تقوم في فضاء أرض خالية البناء ذات الأقضية الاقتصادية مثل سوق التركة وسوق الخضرة والحيوانات وغيرها . [25]

أمّا من ناحية انعقادها فتنعقد خلال أيّام معينة من الأسبوع، حيث أُطلِق على الكثير منها مسميات الأيّام تقوم فيها ومن بين هذه الأسواق سوق الثلاثاء والجمعة اللذان كانا ينعقدان من فترةٍ سابقة لفترة الدراسة وذلك حسب ما أشار إليه الرحالة جون فرانسيس ليون الذي زار المدينة في نهايات العقد الثاني من القرن التاسع عشر [26] ، إضافة إلى ذلك هناك أسواق تعقد يومي الاثنين والخميس من كلّ أسبوع. [27]

علماً بأنّ هذه الأسواق كانت عامرة بكافّة سكّان المدينة وزائريها الذين جابوا شوارع الأسواق، كلاً حسب وجوده لقضاء حاجياته، إضافة إلى أنّها ملتقى الباعة والمتسوقين القادمين من مناطق مجاورة لتأمين حاجيات ومقايضة إنتاجهم ويتحوّل يوم ذلك السوق إلى مشهدٍ للحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنوّع ما هو معروض من جهة واختلاف السكّان ومشاربهم ممّن يرتادون هذه الأسواق من جهةٍ أخرى، علاوة على ذلك ارتياد طلاب العلم من الزوايا الدينية، إضافة إلى الزوّار الذين يقصدون زيارة الأضرحة في بعض المناسبات من الولاية قاطبة . [28]

ويعتبر يوم المزار من الأسواق الموسمية إذ يتمّ عرض وبيع العديد من الأصناف المختلفة والمتنوعة وغالباً هذا النوع من الأسواق يوفر الحماية والأمان للمتعاملين فيها بسبب ما يحمله الأهالي والسلطة من احترام لتلك الأماكن. [29]

أمّا فيما يتعلق بأنواع السلع والبضائع التي تباع في هذه الأسواق نذكر منها على سبيل المثال: التمور والسمن، والحبوب كالشعير والقمح والذرة وزيت الزيتون والخضروات، وغيرها من المواد المصنوعة محلياً مثل أرغفة الخبز.... إلخ . [30]

أمّا بخصوص أنواع المعاملات فقد تطرّق لها ليون بأنّها تتم بالعمولات النقدية، بمختلف أنواعها وأيضاً بعملية المقايضة. [31]

وتعرف الأسواق المؤقتة بالأسواق غير المتخصصة من حيث عرض السلع والبضائع، فقد عُرفت بتنوّع السلع بمختلف أنواعها من حاجيات النّاس من مأكل وملبس وغيرها من متطلبات الحياة اليومية للسكّان، وإنّ ارتسامها في أوقات وأماكن معيّنة ومتعارفٌ عليها أكسبها صبغة الاستمرار والاستقرار.[32]

ولقد كانت تلك الأسواق تستقطب أعداداً لا يستهان بها من الباعة والمبضعين من أهالي المنطقة والمناطق المجاورة، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الأسعار بالنسبة للمتسوقين وعدم دفع رسوم إيجار في أغلب الأحيان بالنسبة للباعة، وأيضاً توفر فرصاً لعقد صفقات تجارية مع مربي الحيوانات والمزارعين والحرفيين دون تدخل السماسرة * . [33]

---

[24] المصدر السابق، ص 407 ؛ عبد الله علي إبراهيم، " نبات الحلفاء وقيمته الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر " ، مجلة البحوث التاريخية، السنة الرابعة والعشرون، العدد الأول، منشورات مركز الليبيين للدراسات التاريخية، يناير 2000م، ص 26 .

[25] محمود ناجي، مرجع سابق، ص 46.

[26] جون فرانسيس ليون، مصدر سابق، ص 248 .

[27] ياسين شهاب الموصلي، مرجع سابق، ص 139 ، 140 .

[28] سعدي إبراهيم الدراجي، مرجع سابق، ص ص 32 – 34 ؛ ياسين شهاب الموصلي، مرجع سابق، ص 140 ؛ حسين سالم باكير، مرجع سابق، ص 35 .

[29] تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني الثاني، الدار العربية للكتاب، (د- م)، 1988م، ص 47 ؛ سليمان أحمد كريمش، مرجع سابق، ص 113 .

[30] بيتشي هنري وفردريك، مصدر سابق، ص 81 .

[31] جون فرانسيس ليون، مصدر سابق، ص 249 .

[32] إبراهيم حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 93 .

* السماسرة : جمع سمسار، وكلمة سمسرة كلمة فارسية الأصل تطلق على الشخص الذي يتوسط بين البائع والمشتري في نظير أجر معلوم. للمزيد ينظر : مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2003م، ص 32.

[33] بيتشي هنري وفردريك، مصدر سابق، ص 78 ؛ سعدي إبراهيم الدراجي، مصدر سابق، ص 33 ؛ ياسين شهاب الموصلي، مرجع سابق، ص 140 .

وخلاصة القول أنّ هذه الأسواق الشّعبيّة يرتادها جميع السكّان بمختلف أوضاعهم الاقتصاديّة وتتميّز بالاستمرارية، وأيضاً بتنوّع السّلع والبضائع بجميع أنواعها المحليّ والمستورد، أمّا النقود والعملات المتداولة في هذه الأسواق منها الليرة التركية الذهبية والمجيدي، وهي عملة فضية والمحبوب والقرش الصاغ وهو عملة فضية والقرش الطرابلسي والقرش الجاري والبارة وهي عملة برونزية، وغيرها من العملات الأخرى. (34)

ثانيا : التجارة خارج الأسواق :

رغم وجود الأسواق الدائمة والمؤقتة، إلاّ أنّ هناك معاملات تجارية خارج الأسواق، تتمّ عادةً على شكل صفقات تجارية، ذات قيمة عالية أحياناً .(35)

إضافةً إلى ما سبق، فإنّ هناك الباعة المتجوّلون في القرى والأرياف، والوكالات التجارية الأجنبية التي تأسست في نهاية العقد الأوّل من القرن العشرين، والتي سوف نتناولها لاحقاً في هذا البحث. (36)

وبالرجوع إلى صفقات التجّار خارج الأسواق نجدها قد تباينت كلاً حسب ظروفه وشملت المعاملات بالنقد والمقايضة بالآجل والدّيْن والشراكة، والكفالة والرهن وجميعها تخضع للشرع وللعرف والعادة، وتشمل هذه الصفقات بيع وشراء الأراضي والأشجار من نخيل وزيتون ومعاصر الزيتون ومطاحن الحبوب والمساكن والحيوانات وخاصة المستخدمة في الحرث والرّيّ أي استخراج المياه من الآبار التقليدية بالطريقة البدائية المعروفة آنذاك. (37)

ومن دون شكّ فإنّ عملية البيع والشّراء وعقد الصفقات كانت تستلزم في أغلب الأحيان حضور شهود مصداقاً لقوله تعالى : (وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) *

وكانت حجج الشراء العادية المبرمة صفقاتها خارج المحكمة الشرعية تتم بمعرفة من يطلق عليهم بالعدول، وكانت أغلبها غير ممهورة بأختام، وحتى وإنْ وُجدت فهي ضنينة. (38)

ومن هذا المنطلق توضح إحدى الوثائق المؤرخة بسنة 1895م، عملية البيع والشراء ونوعية العملة ووحدة القياس، حيث جاء في نصّها : " اشترى سيدي عبد السلام بن علي اليعقوبي الفيتوري من البائع له المكرّم عمر جاب الله العمامي محلا شاسعاً مقياساً بمقياسٍ معلوم الكائنة ببادية بلد الفواتير (.....) بثمن قدره عن المبيع المذكور بأربعة عشر محبوباً من سكّة التاريخ (.....) " . (39)

وفضلاً عن ذلك في إطار تأجير الأماكن أفادت الوثيقة المؤرخة في 1863م، استئجار أماكن لتخزين الحبوب والسداد يكون سعر تخزينه عينياً بنفس المادة المخزنة، حيث جاء في نصّها : " أشهدتنا على نفسها سعدة بن علي محمد ضمّاً بأنّها قبضت من خليفة بن عبد الرحمن عويدان ستة أكيال بمعيارهما دكّ خزنة وذلك الشعير ما كان مخزوناً معه في مطمور محمد العجيل ولم يبق له معها بقية الشعير سوى نصف كيل شعير باقي على وجه الحساب بينهما (.....) " . (40)

أمّا في جانب تجارة الحيوانات توضح لنا الوثيقة المؤرخة في سنة 1876م عن تفاصيل بيع وشراء إحدى الحيوانات وممّا جاء فيها : " باع الحاج عمر ابن أحمد البريكي لعبد الله بن علي العجيل ناقة حمراء اللون رباعية السنّ (.....) بثمنٍ وقدره مائة واحدة وخمسة عشر محبوباً * سكة رواج التاريخ (.....) " (41)

---

(34) محمد مصطفى الشركسي، سك وتداول النقود في طرابلس الغرب 1551 – 1911م، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، الجماهيرية، 1991م، ص 79 ؛ ياسين شهاب الموصلي، مرجع سابق، ص 193 ، 194 ؛ حسين سالم باكير، مرجع سابق، ص 65 .

(35) بيتشي هنري وفردريك، مصدر سابق، ص 79 .

(36) خليفة محمد الأحول، الجالية اليهودية لولاية طرابلس الغرب من 1864 – 1911م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، نوقشت بجامعة طرابلس، 1985/07/01م، ص 256 .

(37) بيتشي هنري وفردريك، مصدر سابق، ص 79 .

* سورة البقرة، الآية : [282]

(38) الوثائق التي اطلع عليها الباحثان من قبل بعض العائلات بالمدينة ؛ سليمان أحمد كرميش، مرجع سابق، ص 85 وما بعدها.

(39) مجموعة وثائق عائلة بن علي اليعقوبي الفيتوري، وثيقة غير مصنفة، وهي عقد بيع وشراء قطعة أرض في بادية الفواتير بزليتن بتاريخ أواسط أشرف الربيعين عام خمسة عشر وثلاثمائة وألف.

(40) مجموعة وثائق عائلة يوسف العجيل الخاصة، وثيقة رقم (6) وهي عبارة عن استئجار مطمور لتخزين الشعير بتاريخ أشرف الربيعين سنة ثمانين ومائتين وألف.

* المحبوب : عملة فضية وتعادل 3.92 ليرة إيطالية، للمزيد ينظر : فرانشيسكوا كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب : خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، (د.م)، (د.ت)، ص 80 .

(41) مجموعة وثائق عائلة يوسف العجيل الخاصة، وثيقة رقم (10) وهي عبارة عن بيع وشراء ناقة بتاريخ أواخر ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف.

أمّا فيما يتعلّق بسندات الضمانة في البيع والشراء توضح لنا إحدى الوثائق المؤرخة في سنة 1880م، أنّه : " الحمد لله اعترف الرجل محمد بن الحاج إمحمد بن محمد بن طقطق القرطاجي، بأنّه خلّص من محمد بن محمد معتوق بدله بحبل بموجب سند ولمّا طالبه بالسند اعترف بأنّه معه بالسند وثيقة واحدة ديْنٌ على ثلاثة أبقار (.....) " . [42]وقد اتسع نطاق التجارة خارج الأسواق حتى شملت تجارة الرقيق، ففي سنة 1881م، تم إرسال (44) عبداً زنجياً من زليتن من طرف الحاكم منصور باشا كهدايا للقيام بحراسة قصور السلاطين وغيرها من المباني. [43]

المبحث الثالث : التجارة الخارجية (الدولية) :

ارتبطت مدينة زليتن بعلاقات تجارية مع دول العالم منذ القدم، حيث امتدت جذورها إلى فترة ما قبل العهد العثماني الأول، هذا ما أشار إليه الحسن الوزّان الذي زار المنطقة في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وقد تميّزت المنطقة بموقع استراتيجي جعلها تنعم بنشاط تجاري بري وبحري، الأمر الذي ساعد في توجيه سكّانها نحو مزاولة هذا النشاط. [44]

وعلى هذا الأساس مارس عدد من تجّار المدينة هذه التجارة سواء البرية أوالبحرية، ووصل الأمر إلى تعيين وكلاء تجاريين لرعاية مصالح التجّار المحليين في الخارج نذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر : عبد السلام الزليطني الذي عُيّن وكيلاً تجارياً بجربة . [45]

ومن هذا تم تقسيم التجارة الدولية إلى بحرية وبرية في هذه الدراسة.

أولاً : التجارة البحرية

ممّا لا شكّ فيه أنّ التجارة البحرية قديمة قِدم الإنسان، لكن هذه التجارة حظيت بها المدن الساحلية دون غيرها من دول العالم. [46]

وبحكم موقع المدينة الجغرافي ووجود مرسى بها رغم أنّه من المراسي الصغيرة، إلاّ أنّه كان يقدّم خدمات كبيرة للمنطقة منذ فترة حسب ما أشار إليه الكاتب السويدي (جرابرتيل جيمسو) عن تجارة طرابلس الأفريقية، حيث وضع في نهاية مقالته إحصائية عن حركة ميناء طرابلس بين سنتي 1823 – 1828م ، وأشار إلى المراكب التونسية الشراعية الصغيرة التي تقوم برحلات إلى زليتن ومصراته عندما تسمح الأحوال الجوية. [47]

وبحكم الموقع كما أسلفنا ازدهرت التجارة البحرية وخاصة بعد اكتشاف نبات الحلفا * حيث كانت تجمع مادة الحلفا من المناطق المجاورة في أواخر فصل الربيع وأوائل فصل الصيف، ويتم نقلها بواسطة الإبل إلى ميناء المدينة، ثم تنقل عن طريق السفن، إلى الدول الأوروبية مثل بريطانيا وإيطاليا وغيرهما . [48]

---

[42] مجموعة وثائق عائلة يوسف العجيل الخاصة، وثيقة رقم (8) وهي عبارة عن وثيقة بيع وديْن من ثلاث أبقار بزليتن بتاريخ منتصف شوال سنة ألف ومائتين وسبعة وتسعين هجري .

[43] ن. إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر- مطلع القرن العشرين، ترجمة : عماد حاتم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2005م، ص 333 .

[44] ليون الأفريقي، مصدر سابق، ص 146 ؛ سعدي إبراهيم الدراجي، مرجع سابق، ص 28 .

[45] سعاد محمد الجفال، العلاقات الليبية التونسية خلال العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2006م، ص 120 .

[46] نوري عمر الشتيوي، التجارة البحرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2005م، ص 8 وما بعدها .

[47] Graberg till hemos prospettodol commerciodi Tripoli d Africa edeel sye relazioni con gelpltalia. In antologie vill, 1827 . p 8 .

* نبات الحلفا : معروف عند الإغريق، استخدم في صناعات بسيطة مثل صناعة السلال والحصر، ويتميز بأوراق خيطية يصل طولها إلى حوالي متر ونصف المتر، للمزيد ينظر : عبد الرزاق أحمد النصيري، دراسات ليبية للتاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار شموع الثقافة، الجماهيرية، ص 61 .

[48] محمود ناجي، مرجع سابق، ص 62 ؛ أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي في أواخر العهد العثماني الثاني 1882- 1911م، المطبعة الفنية الحديثة، بنغازي، 1971م، ص ص 247- 268 .

وقد برزت في هذا النشاط أربع شركات أجنبية احتكرت هذه التجارة ومن بينها شركة أربيب بانكو دي روما، وقد وصلت هذه التجارة إلى قمّة الازدهار في منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر، والملاحظ أنّ في السنوات التي تسقط فيها الأمطار بكمياتٍ كبيرةٍ ويكون إنتاج القمح والشعير كبيراً تقلّ صادرات الحلفا، وذلك لانشغال النّاس بالمحاصيل الزراعية، فعلى سبيل المثال كانت صادرات المدينة من القمح والشعير المصدرة في سنة 1896م بلغت 14.374 كوارتر * . [49]

والجدول التالي يوضح صادرات كمية الشعير وأسعاره : [50]

السنة	الكمية	الإجمالي		القيمة بالجنيه الإسترليني
		كوارتر	بوشل	
1894	19.880	51.881	51.881	46.000
1896	14.374	50.837	50.837	552.000
1898	3080	16.377	16.377	18.000
1899	3.874	20.307	20.307	24.0000

وقد أثار نشاط تجارة الحلفا المسئولين في الولاية في إصدار قرار في 19 – 06- 1905م يقضي بأنْ تخصص كل بلديات الأقضية بما في ذلك قضاء زليتن مبالغ مالية لإنفاقها على أطفال مدرسة الفنون والصنائع بطرابلس، وذلك بنسبة العشر من واردات البلديات، حيث قُدّر نصيب زليتن في هذا الخصوص بمبلغ وقدره (9610) قرشاً * ، هذا من عائد سنة 1905م . [51]

والجدول التالي يوضح صادرات زليتن من الحلفا، فكانت على سبيل المثال على النحو الآتي : [52]

التاريخ	ميناء التصدير	قيمة الصادرات
1896	زليتن	538.550 قرش
1897	زليتن	493.180 قرش

فقد شكّل هذا الازدهار منعطفاً تجارياً كبيراً في حياة المدينة الاقتصادية أدّى إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية التي امتهنت هذه المهنة [53] ، غير أنّ هذا الازدهار صاحبه هبوطٌ مفاجئ وكبيرٌ، وذلك بسبب المتغيرات السياسية التي حدثت في الأستانة سنة 1909م، إضافة إلى استيراد الدول الأوروبية لبّ الخشب من كندا والنرويج الذي دخل في صناعة الورق بدلاً من الحلفا، إضافة إلى مظاهر الغزو الإيطالي لليبيا التي بدأت تلوح في الأفق. [54]

---

* كوارتر : يساوي 8 بوشل، والبوشل مقياس للحبوب يساوي 8 جالونات، و 8 بوشل يساوي 1 طن، للمزيد ينظر : فريدة الطاهر فريوة، الامتيازات البريطانية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ص 36 ، 37 .

[49] فريدة الطاهر فريوة، مرجع سابق، ص 36 ، 37 ؛ محمد مصطفى الشركسي، بعض مظاهر تجارة طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني، مجلة الشهيد، طرابلس، العدد الحادي عشر، أكتوبر، 1990م، ص 262 ؛ عقيل البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات Elgg فاليتا، مالطا، 1996م، ص 52 .

[50] فريدة فريوة، مرجع سابق، ص 134 .

* القرش : يعادل 115 – 120 جنيهاً استرلينياً خلال هذه الفترة. للمزيد ينظر : عبد الله علي إبراهيم، نبات الحلفا وقيمته الاقتصادية في ليبيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 31 .

[51] وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881 – 1911 م، ترجمة : عبد السلام أدهم، مراجعة أحمد صدقي الدجاني، منشورات جامعة قاريونس، 1974، وثيقة رقم 116 ، ص 184 .

[52] نوري عمر الشتيوي، مرجع سابق، ص 118 .

[53] عبد الرزاق النصيري، مرجع سابق، ص ص 72 – 79 ؛ إبراهيم حسين عبد الله ، مرجع سابق، ص 95 .

[54] عبد الرزاق النصيري، مرجع سابق، ص ص 72 – 79 .

وخلاصة القول أنّ التجارة البحرية في المدينة مرّت بمرحلتي الازدهار والكساد .

ثانياً / التجارة البرية

ارتبطت المدن الليبية منذ القدم بعلاقات مع الدول الأفريقية الواقعة فيما وراء العرق الصحراوي، وأيضاً مع بعض الدول الآسيوية، فقد وصل تجّار المدينة باتجاه الشرق إلى ما هو أبعد من الإسكندرية، فوصلوا إلى الحجاز بمرافقتهم لقوافل موسم الحجّ، التي تنطلق من المغرب مروراً بالجزائر ثم تونس وصولاً إلى ليبيا ثم مروراً إلى الإسكندرية ومنها إلى الأراضي المقدّسة، حيث يشارك حجّاج هذه القوافل في الأسواق التي يتوافد المسلمون إليها من كلّ حدبٍ وصوْبٍ وتستبدل البضائع فيها كالأقمشة الصوفية والشاشيات وأقمشة بلاد فارس، والتوابل والعنبر، والعضل الأسود الذي يجلبه المغاربة، وعند العودة يتزود بالحرير الخام والبخور وغيرها من البضائع .[55]

أمّا الصلات التجارية مع الدول الأفريقية، فكانت تتم عن طريق القوافل التجارية، التي تنطلق من المناطق الساحلية، بما في ذلك تجّار مدينة زليتن عبر عدّة طرق التي تعتبر من أهمّ الشرايين للاتصال بين المدن الساحلية ومدن الواحات الجنوبية، رغم أنّها لم تكن محظ اهتمام من قِبل المؤسسات الرّسمية، فهي غير معبّدة ولا مصانة ما عدا الطرق القديمة، وطرق القوافل الصحراوية مزودة بالآبار والاستراحات لتقديم خدمات لتجّار القوافل . [56]

وقد كانت القوافل تغدو وتؤوب بالسلع الإفريقية التي من أبرزها الرقيق (العضل الأسود)، والتي كانت تدخل أرباحاً كثيرة لمتعاطيها رغم تحريمها عالمياً في مؤتمر فيينا 1815م، ومعاقبة من يتعاطاها. [57]

وفي الوقت نفسه أشار المستشرق الروسي بروشين إلى إرسال 44 عبداً من منصور باشا إلى والي الولاية كهدية . [58]

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ هذه السلع لم تقتصر على الذكور فقط، بل حتى على الإناث اللاتي يتم بيعهن داخل المنطقة لاستخدامهن في بعض الأعمال المنزلية كالرحي وجلب المياه وغيرها من الأعمال اليومية، وفي هذا الخصوص ذكر الرحالة فرانسيس ليون أثناء زيارته للمنطقة أنه استمع لغناء جواري وهنّ يطحنّ الذرة طوال النهار رغم محاولة سيّدهن منعهن من الغناء ويعتبرها أغاني وثنية. [59]

ومن الملاحظات التي يجب عدم الإغفال عنها كثرة الفنادق في المدينة والتي تشير بوضوح إلى نشاط الحركة التجارية فيها، والتي تتطلب عادة إقامة الفنادق لتقديم خدمات للتجار، ومخازن لحفظ البضائع. [60]

والجدير بالذكر أنّ هذه الفنادق شُيّدت في أواخر العهد العثماني الثاني ونُسبت إلى بُنَاتِهَا وأغلبها داخل الأسواق، وهي متعددة الاستخدام منها للسكن، وبعضها لتخزين البضائع، إضافة إلى الفنادق التي في أطراف المدينة لإيواء الحيوانات ومن أهمّها :

- **فندق بن حمودة :** يعدّ أكبر الفنادق الشعبية وبه 23 حجرة، أغلبها تستخدم كمخازن لحفظ بضائع التجار، كما توجد به ساحة معزولة تستخدم إسطبلاً للحيوانات.
- **فندق بن قدارة :** وبه مكان لربط الحيوانات وقد استخدم وكالة للسفريات وأيضاً مركزاً لعقد الصفقات التجارية.
- **فندق بن عمران :** وهو ملاصق لسوق الحفرة القديم من الجهة الغربية وبه صف من المحلات التجارية، وتحيط به الحجرات من ثلاثة جهات، وهو من طابق واحد . [61]

المبحث الرابع : علاقة التجّار والشركات بالسلطة :

أولاً : علاقة التجّار بالسلطة

قبل الحديث عن التجّار وصلتهم وروابطهم بجماعات السلطة الحاكمة يجب أن نوضح كلمة السلطة الحاكمة فنقصد بها أولئك الذين يرتبطون بعلاقات مع الدولة ومؤسساتها في إطارٍ وظيفي : -

---

[55] محمد عمر مروان، سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1760 – 1854 م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م، ص 327 ، 328 .

[56] سعدي إبراهيم الدراجي، مرجع سابق، ص 28 وما بعدها .

[57] عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د-م)، (د-ت)، ص ص 15 – 30 ؛ خليفة إبراهيم ضو، تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر في ولاية طرابلس الغرب، منشورات مركز المحفوظات التاريخية، طرابلس، 2014م، ص 44 وما بعدها.

[58] بروشين، مرجع سابق، ص 33 وما بعدها .

[59] جون فرانسيس ليون، مصدر سابق، ص 249 .

[60] سعدي إبراهيم الدراجي، مرجع سابق، ص 39 .

[61] إبراهيم حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 94 .

التنظيم العسكري، رجال الإدارة داخل المدينة أو المركزية أو الإقليمية من الموظفين الأتراك على وجه الخصوص. [62]
أمّا التجّار فأغلبهم رعايا الدولة مسلمون وأهل ذمّة، ومن باب التبادل المصلحي للطرفين نجد التجّار في حاجة للحماية والأمن من أجل تنمية ثرواتهم، وذلك منطلقاً من مبدأ المصالح تتصالح وأن تتواجد أرضية مشتركة لتبادل المنافع بينهم ويصل الأمر أحياناً نتيجة التحالف بين السلطة والمال إلى ثراء لا حدود له لكلا الطرفين . [63]
على الرغم من ضآلة المادة العلمية من حيث التجّار المحليين إلاّ أنّنا نستطيع أنْ نتوصل لبعض المعلومات التي نستطيع من خلالها أن نلتمس عدداً من التجّار الذين اشتغلوا في التجارة الخارجية وفي الشراكة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم تعيين عبد السلام الزليطني وكيلاً لجربة التي كانت من ضمن المدن الخارجية، التي تعامل معها تجار المدينة في أغلب السلع والحيوانات، إضافة إلى التبادل التجاري بين تجّار البلدين حيث أرسل سالم علي قنونو بضاعةً إلى جربة. [64]
أمّا بالنسبة لتجّار الجاليات الأخرى فقد تزايد أعداد اليهود في نهايات العهد العثماني الثاني عن السابق، فقد وصل تعدادهم في منتصف سنة 1910م إلى 306 من الذكور و 338 من الإناث.[65]
وقد مارس جلّهم مهنة التجارة حتى أصبح أغلبهم فئة رأسمالية متميزة مادياً داخل مجتمع زليتن أمثال أسرة ناحوم، وتؤكد المصادر على أهمية نشاطهم البارز في ميدان التجارة والمال، وهذا ما أكدّه فرانسيس ليون بقوله : " هنا في زليتن تماماً كما في طرابلس كلّ شيء في يد اليهود فهم أصحاب الحِرف والتجارة " . [66]
ولا يختلف يهود مدينة زليتن عن باقي يهود مدن الولاية في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية وغيرها، وعاشوا في بداية الأمر شأنهم شأن الشعوب التي تعايشوا معها، حيث اشتغلوا في الزراعة، ولم يولوا اهتماماً بالتجارة، ثم تحولوا إلى تجّار وأصحاب وكالات تجارية، من أجل تحقيق قدر كبير من المضاربات المالية، وقد أظهروا في مجال التجارة نشاطاً ملحوظاً أكثر من أيّ نشاط آخر، وممّا ميّزهم عن غيرهم من التجّار هو أسلوبهم وحسن معاملتهم للزبائن، ممّا جعلهم من كبار تجّار المدينة وامتلك البعض منهم شركات التصدير والاستيراد، وأصبحت أغلب زمام الأمور في أيديهم. [67]
وقد ساعدهم في ذلك عدّة عوامل وسمات منها استغلالهم للوقت والاستفادة منه قدر الإمكان، وقد اعتبرها كوبر Coper سمةٌ فريدةٌ فيهم، ضف إلى ذلك اتبّاعهم أسلوب التقليل في الأرباح عند البيع، ورفع الأسعار عند الشراء، علاوة على روح التعايش السلمي بينهم وبين السكّان المحليين، عكس ما يعانيه اليهود في أوروبا، ويعزى ذلك إلى الواعز الديني والأخلاق العربية في معاملة أهل الذمة، ممّا كان سبباً في اندماجهم مع العرب، حتى وصل الأمر إلى صعوبة التمييز بين العربي واليهودي من قِبل الرّحالة الأوربيون. [68]
رغم هذه العلاقة والتعايش السلمي بينهم وبين السكّان المحليين إلا أنّها يشوبها نوعاً من التوتر من فترةٍ لأخرى، وخاصة بعد أن أصبحوا منافسين للتجار المحليين، ووصل الأمر إلى إضرام النيران في كنيس اليهود بالمدينة في يوليو من سنة 1867م،من قِبل تاجرين من أغنياء تجّار المدينة، وذلك في محاولة منهما للتخلص من منافسة التجّار اليهود لهما وإجبارهم على مغادرة البلاد.[69]
وفي خضمّ الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لرعاياها الأجانب التي قطعتها عهوداً على نفسها تضع التجّار اليهود على رأس قائمة المستفيدين : " وأكدت هذه السياسة في وثيقتها " عهد الأمان " المكفولة أيضاً للرعايا الأجانب من غير المسلمين الذين سمحت لهم بالإقامة في إمبراطوريتها واعترفت بهم كطوائف ومِلل مستقلة " . [70]
وإضافة إلى ذلك أضفى عليهم الدستور العثماني صفة (العثمنة) في إطار مبدأ المساواة " ونص على تمتعهم بالحرية الشخصية – بما في ذلك الحرية الدينية – طالما لا يتدخل أحدٌ منهم في حريّة الآخرين وعلى تساوي كل العثمانيين أمام القانون " . [71]

---

[62] سليمان أحمد كرميش، مرجع سابق، ص 208 .

[63] المرجع السابق، ص 208 وما بعدها.

[64] سعاد محمد الجقّال، مرجع سابق، ص 120 ؛ محمد عمر مروان، مرجع سابق، ص 327 ، 328 .

[65] محمود ناجي، مرجع سابق، ص 15 .

[66] فرانسيس ليون، مصدر سابق، ص 248 وما بعدها .

[67] خليفة إبراهيم ضو، مرجع سابق، ص 181 .

[68] خليفة محمد الأحول، مرجع سابق، ص ص 303 – 306 ؛ خليفة محمد الأحول، يهود مدينة طرابلس الغرب تحت الحكم الإيطالي 1911- 1940م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2005م، ص 236 ؛ إبراهيم حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 123 .

[69] شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ط4، ترجمة : محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م، ص 501 .

[70] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1965م، ص 143 ؛ رأفت غنيمي الشيخ، الامتيازات الأجنبية في مصر، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون، 1977م، ص 193 ؛ خليفة محمد الأحول، الجالية اليهودية 1864-1911م، مرجع سابق، ص 306 .

[71] أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط1، منشورات دار الشروق، بيروت، لبنان، 1982م، ص 235 .

وقد سهلت لهم حكومة الولاية الدفع الجمركي وامتلاك العقارات وتأجيرها وإنشاء الوكالات التجارية بسبب ما أحدثوه من انتعاش في الحركة التجارية، ومن مداخيل أرباح بالنسبة للخزانة العامة. [72]
وإضافة إلى ما سبق وبسبب تشجيع السلطة للتجّار اليهود مارس يهود المدينة تجارة الآثار، وخاصة في نهاية العهد العثماني الثاني، وزادت رواجاً بعد إشراف قناصل الدول الأوروبية والرّحالة على تهريبها إلى أوروبا وأمريكا. [73]
ومن خلال ما تقدّم فإنّنا نرى المكانة التي تمتع بها التجّار اليهود من قِبل السلطة الحاكمة، وذلك من خلال الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب في الإمبراطورية قاطبة، إضافة إلى دور التجّار اليهود في معالجة الأزمات المالية التي تمرّ بها بين الفينة والأخرى.
وفي إطار العلاقة مع تجّار الجاليات الأخرى استفادت هذه الفئة من قوانين الإصلاح، فعلى سبيل المثال اشتراك التجّار الأجانب مع المحليين في نظام الالتزام في المزادات العلنية لبيع التزام الضرائب المختلفة، ففي هذا الصدد تحصّل التاجر المالطي جوزابه كوليم على مدّة سنة من امتياز ضريبة رسم الميري، المفروض على نبات الحلفا في كلّ من طرابلس والخمس وزليتن. [74]
وعليه فقد تبين لنا المكانة التي تمتع بها الأجانب في المدينة من قِبل السلطة، وخاصّة فترة الامتيازات.

ثانيا : علاقة الشركات والوكالات الأجنبية بالسلطة :

كانت أغلب المؤسسات التجارية الكبيرة ووكالات التصدير والإستيراد وشركات الحلفا في يد العنصر الأجنبي من بريطانيين ومالطيين وفرنسيين وإيطاليين وغيرهم، وكانت إقامة أغلب هؤلاء تتركز في المدن الكبيرة ذات النشاط التجاري الواسع مثل طرابلس ومصراته وزليتن، وجاء هذا التواجد والنشاط نتيجة لقانون الامتياز الصادر في 1857م من الدولة العثمانية، فأصبحت الشركات الأجنبية تحصل على امتيازات ولها وكلاء على سبيل المثال شركة إفرايم ناحوم Effrim Nahum حيث قامت هذه الشركة بعمل وكلاء يقومون بشراء الحلفا من أسواق الولاية " وذكرت الوثائق المودعة بمحفوظات قائمقامية زليتن – التابعة لمتصرّفية الخمس – أن الشركة تعاقدت مع الفقيه على أفندي بن الحاج ميلاد (...) الزليطني على إنجاز صفقة قُدّرت بنحو 8000 قنطار مربوطة في بالات سلّمها بنفسه إلى صاحب الشركة فرايم ناحوم بمرسى البلد يوم 05 جمادى الأولى 1297 هـ الموافق : 1880/04/22م " .[75]
وعليه فإنّ هذه الامتيازات كانت سبباً في تغوّل هذه الشركات في المدينة كباقي مدن الولاية.[76]

[72] خليفة محمد الأحول، الجالية اليهودية 1864 – 1911م، مرجع سابق، ص 306 .
[73] سعدي إبراهيم الدراجي، مرجع سابق، ص 244 .
[74] فريدة فريوة، مرجع سابق، ص 106 .
[75] رجب نصير الأبيض، طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر، منشورات المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، طرابلس، الجماهيرية، 2009، ص 175 .
[76] خليفة محمد الأحوال، الجالية اليهودية لولاية طرابلس الغرب 1864 – 1911م، مرجع سابق، ص 322.

الخاتمة :

كانت مدينة زليتن في نهاية الحكم العثماني الثاني نشطةٌ تجارياً عامرة بسلعها الوافدة وبضاعتها المحلية، تسود أسواقها الحركة والنشاط الدائمان وكانت ملتقى للتجّار سواءً على صعيد التجّارة الداخلية أو الخارجية.
بيّنت الدراسة الوسط التجّاري في مدينة زليتن الذي يضمّ العديد من الفئات المختلفة من التجّار الذين تعددت جنسياتهم وديانتهم، ووجود هذه الجاليات التجارية داخل المدينة يعود أساساً إلى أهميّة المدينة بحكم موقعها الجغرافي وأيضاً الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب في ولاياتها، ضف إلى ذلك الاتفاقيات التي أبرمتها للدول الأوروبية مع السلطة في الولاية، وقد استفاد التجّار اليهود من هذه الامتيازات في جعلهم يسيطرون على أغلب التجّارة الداخلية والخارجية، ووصلوا إلى درجة عالية من الثراء، ومن بين هذه الامتيازات إعفاؤهم من بعض الجمارك والضرائب التي كانت تثقل كاهل التاجر المحليّ، وأيضاً السكّان المحليّون.

وفي الختام نسأل الله أنّنا أفدنا واستفدنا وما توفيقنا إلا بالله .....

قائمة المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم.

ثانيا : الوثائق :

- وثائق دار المخطوطات التاريخية طرابلس -دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التجارة والتجار، رقم 12 / م/ب.
- **وثائق خاصة :**
- مجموعة وثائق عائلة بن علي اليعقوبي الفيتوري الخاصة، محفوظة في مقرّ سكناهم.
- مجموعة وثائق عائلة يوسف العجيل الخاصّة ، محفوظة في مقرّ سكناهم.

ثالثا : المصادر والمراجع العربية والمعربة :

- أبو العباس الدرعي، الحاجية من ثلاث رحلات في البلدان الليبية، جمع وتحقيق : علي فهمي خشيم، دار مكتبة الفكر، 1974م.
- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي في أواخر العهد العثماني الثاني 1882- 1911م، المطبعة الفنية الحديثة، بنغازي، 1971م.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط1، منشورات دار الشروق، بيروت، لبنان، 1982م.
- بيتشي هنري وفردريك، الأخوان بيتشي والساحل الليبي 1821 – 1822 م، ترجمة : مصطفى عبد الهادي أبولقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.
- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني الثاني، الدار العربية للكتاب، (د- م)، 1988م.
- جون فرانسيس ليون، من طرابلس إلى فزّان، مذكرات الرحالة الإنجليزي جون فرانسيس ليون 1818م، ترجمة : مصطفى جودة، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1976م.
- حسين سالم باكير ، الحالة الاجتماعية لمدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني، 1835-1911م، المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، الجماهيرية، 2009م.
- خليفة إبراهيم ضو، تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر في ولاية طرابلس الغرب، منشورات مركز المحفوظات التاريخية، طرابلس، 2014م.
- خليفة محمد الأحول، يهود مدينة طرابلس الغرب تحت الحكم الإيطالي 1911- 1940م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2005م.
- د.أ.ل، هينز، آثار طرابلس الغرب، ترجمة : عدلية حسن ميّاس، مطابع وزارة الإعلام والثقافة، طرابلس، 1965م.
- رجب نصير الأبيض، طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر، منشورات المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، طرابلس، الجماهيرية، 2009.
- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1965م.
- سعاد محمد الجفال، العلاقات الليبية التونسية خلال العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2006م.
- سعدي إبراهيم الدراجي، زليتن دراسة في العمارة الإسلامية، منشورات القيادات الشعبية الاجتماعية، زليتن، 2003م.
- سليمان أحمد حسين كرميش، تجّار المدن والواحات الليبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2010م.
- شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة : محمد عبد الكريم الوافي، ط4، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م.
- عبد الرزاق أحمد النصيري، دراسات ليبية للتاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار شموع الثقافة، الجماهيرية.
- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د-م)، (د-ت).

- عقيل البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات Elgg فاليتا، مالطة، 1996م.
- فرانشيسكوا كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب : خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، (د.م)، (د.ت).
- فريدة الطاهر فريوة، الامتيازات البريطانية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا.
- ليون الأفريقي، الحسن بن محمد الوزّان، وصف أفريقيا، ترجمة عن الفرنسية : محمود حجّي، محمود الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.
- محمد عمر مروان، سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1760 – 1854 م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م.
- محمد مروان، الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مدينة غدامس خلال العهد العثماني الثاني 1835 – 1912م، ط1، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا.
- محمد مصطفى الشركسي، سك وتداول النقود في طرابلس الغرب 1551 – 1911م، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، الجماهيرية، 1991م.
- محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة : عبد السلام أدهم، محمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، 1970م.
- ن. إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر- مطلع القرن العشرين، ترجمة : عماد حاتم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2005م.
- نوري عمر الشتيوي، التجارة البحرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2005م.
- واحان أفندي، شرح قانون التجارة، ترجمة : من التركية إلى العربية : نقولا أفندي نقّاش، بيروت، المطبعة العمومية، 1880م.
- وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881 – 1911 م، ترجمة : عبد السلام أدهم، مراجعة أحمد صدقي الدجاني، منشورات جامعة قاريونس، 1974، وثيقة رقم 116 .
- ياسين شهاب الموصلي، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835 – 1911م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية، 2006م.

رابعاً : الكتب الأجنبية :

-Della cella . p- Narrative of on Expedition from Tripoli in barbary to the western frontier of Egypt . in 1817 London , 1822

-Graberg till hemos prospettodol commerciodi Tripoli d Africa edeel sye relazioni con gelpltalia. In .antologie vill, 1827

خامساً : الرسائل العلمية غير المنشورة :

- إبراهيم حسين عبد الله، مدينة زليتن خلال العهد العثماني الثاني 1835 -1911م ، دراسة تاريخية لأوضاعها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رسالة ماجستير، غير منشورة، نوقشت بكلية الآداب والعلوم ترهونة، قسم التاريخ، جامعة المرقب، 2005م.
- خليفة محمد الأحول، الجالية اليهودية لولاية طرابلس الغرب من 1864 – 1911م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، نوقشت بجامعة طرابلس، 1985/07/01م.
- مصطفى سالم الزريقاني، الحياة الاقتصادية في مدينة زليتن 1952 – 1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، نوقشت بكلية الآداب والعلوم زليتن، قسم التاريخ، جامعة المرقب، 2009م.
- مفتاح عبد السلام البرطاع، منطقة زليتن – دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم زليتن، 2000م.

سادساً : المجلات والدوريات :

- رأفت غنيمي الشيخ، الامتيازات الأجنبية في مصر، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون، 1977م.

- عبد الله علي إبراهيم، " أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب " ، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الثاني، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1984م.
- عبد الله علي إبراهيم، " نبات الحلفاء وقيمته الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر " ، مجلة البحوث التاريخية، السنة الرابعة والعشرون، العدد الأول، منشورات مركز الليبيين للدراسات التاريخية، يناير 2000م.
- محمد مصطفى الشركسي، بعض مظاهر تجارة طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني، مجلة الشهيد، طرابلس، العدد الحادي عشر، أكتوبر، 1990م.

سابعاً: معاجم اللغة :

- الطاهر الزاوي، معجم البلدان الليبية، دار الاتحاد العربي للطباعة، طرابلس، 1967م.
- مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2003م.
- مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج10، تحقيق : إبراهيم الترزي، مطبعة حكومة الكويت، 1972م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956م، م8.

ثامناً: المقابلات الشخصية :

- مقابلة أجراها الباحثان مع إمحمد الصغيّر المجرّي، بتاريخ : 2022/09/06م.

Commercial life in the city of Zliten and the relationship of merchants with power (1864 AD - 1911 AD)

Youssef Abdullah Al-Halouli.
Department of History, Faculty of Arabic Language, Al Asmariya Islamic
Bashir Salem Al-Ajee
Department of History, Faculty of Arts, Al Asmariya Islamic

Abstract:
The research aims to study the commercial life and the relationship of merchants with the authority, during the last decades of the second Ottoman era, to discuss the developments that took place on this activity and its social and economic impact on the city's society because of its economic importance, and the extent of the influence of the ruling authority on commercial life through the relationship with merchants in various their races and nationalities, in addition to the factors affecting the prosperity and stagnation of commercial life, the historical, descriptive, narrative and analytical method was used to achieve these goals. The research concluded several results, including: The political factor played a major role in the flourishing of commercial life, the multiplicity of trade patterns, and the benefit of Jewish merchants from this situation.

Keywords: West Tripoli state, Zliten city, commercial life, merchants, power.